

محددات السيولة المصرفية: دراسة قياسية لعينة من المصارف العراقية التجارية للمدة 2006-2020

Determinants of Bank Liquidity: A Econometric Study of a Sample of Iraqi Commercial Banks for the Period 2006- 2020

أ.م.د. حامد محسن جداح

Hamid Mohsin Jada

Email: hamed.m@uokerbala.edu.iq

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء

College of Administration and
Economics, University of Karbala

زين العابدين عباس حسن آل عليان

Zain alabideen Abbas Hasan

Email: zbas8502@gmail.com

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء

College of Administration and
Economics, University of Karbala

المستخلص

تتجلى الوظيفة الحيوية للمصارف التجارية في الاقتصاد الوطني عبر ممارسة دور الوساطة المالية القائم على تحويل الأموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز. ومن هذا المنطلق، فإن حدوث أي خلل في مصادر التمويل سينعكس على توافر الأموال لدى المصرف فضلاً عن الاقتصاد. تستهدف هذه الدراسة تشخيص العوامل بشقيها (الداخلية والخارجية) التي تؤثر في السيولة المصرفية، ومن ثمة بيان تأثير المؤثر منها في الاستثمار المصرفي. وبغية تحقيق الهدف، جرى اختيار عينة مكونة من (11) مصرفاً تجارياً مدرجاً في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2006-2020). ولإثبات فرضيات الدراسة، تم قياس محدّدات السيولة (كمتغيرات مستقلة) بواسطة النسب المالية التالية: نسبة كفاية رأس المال، نسبة القروض المتعثرة، نسبة نمو القروض، معدل العائد على الموجودات، حجم المصرف، سعر الفائدة قصير الأجل، معدل التضخم، معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. في حين تم قياس السيولة المصرفية (كمتغيرات تابعة) من خلال نسبة الرصيد النقدي. باستخدام نموذج السلاسل الزمنية المقطعية (Panel Data) توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات، من أهمها أن السيولة المصرفية تتحدد بمتغيرات البيئة الداخلية والخارجية للمصرف والتي تنحصر بـ (كفاية رأس المال، القروض المتعثرة، نمو القروض، معدل العائد على الموجودات، حجم المصرف، سعر الفائدة قصير الأجل، معدل التضخم). واختتمت الدراسة بجملة توصيات، لعل من أهمها ضرورة استحداث نظام معلومات فعال يسهم في رصد ودراسة العوامل الداخلية والخارجية للمصرف التي أثبتت تأثيرها على السيولة المصرفية ومتابعتها بشكل دوري بقصد التنبؤ بتداعياتها السلبية للحد منها، وإمكانية استثمار الإيجابية.

الكلمات المفتاحية: إدارة السيولة، المحددات الخارجية، المحددات الداخلية، المصارف العراقية التجارية، Panel Data.

Abstract

The vital function of commercial banks in the national economy is manifested through the exercise of the role of financial intermediation based on transferring funds from surplus units to deficit units. From this point of view, the occurrence of any defect in the sources of funding will reflect on the availability of funds in the bank as well as the economy. This study aims at diagnosing the two factors (internal and external) that affect banking liquidity, and then explaining the impact of those factors affecting banking investment. In order to achieve the goal, a sample of (11) commercial banks listed in the Iraqi Stock Exchange for the period (2006-2020) was selected. To prove the hypotheses of the study, the determinants of liquidity (as independent variables) were measured by the following financial ratios: capital adequacy ratio, non-performing loans ratio, loan growth rate, rate of return on assets, bank size, short-term interest rate, inflation rate, and GDP growth rate Total. Whereas, bank liquidity (as dependent variables) was measured by the monetary fund ratio. Using the sectional time series model (Panel Data), the study reached a number of conclusions, the most important of which is that bank liquidity is determined by the internal and external environment variables of the bank, which are limited to (capital adequacy, non-performing loans, loan growth, rate of return on assets, bank size, price short-term interest, inflation rate). The study concluded with a number of recommendations, perhaps the most important of which is the need to develop an effective information system that contributes to

monitoring and studying the internal and external factors of the bank that have proven their impact on bank liquidity and follow them periodically with the intention of predicting their negative repercussions to reduce them, and the possibility of investing in the positive.

Keywords: liquidity, internal determinants, external determinants, Panel Data, Iraqi commercial banks

1- المقدمة

تنبؤاً المصارف التجارية منزلة رفيعة في الفكر المالي والإداري، لكونها تمثل قلب النظام المالي للدول. وبذلك، فإن كفاءة النظام المصرفي وسرعة استجابته للتطورات ومدى استيعابه للصدمات بات مؤشراً يستدل به على تقدم وتطور الدولة. فالقطاع المصرفي يعد بمثابة قطب الرحى لسائر القطاعات الاقتصادية والمنشأة الصناعية التي تتطلع لتلقي التمويل بقصد بلورة مشاريعها وتعزيز أنشطتها. ومما لا شك فيه، أن من أهم التحديات التي تواجه العمل المصرفي إشكالية السيولة وما يترتب عليها من تداعيات قد تفضي إلى إفلاس وفشل المصرف إذا ما تفاقم. وبغية الحفاظ على سيولة قناة التمويل (المصارف) من أن تنضب ينبغي تشخيص العوامل التي تؤثر على ديمومة مجرى القناة وتعيق من قدرة المصارف في منح التمويل. إذ إن استكشاف العوامل التي تؤثر على سيولة المصارف يسهم في إمكانية تلافي نقاط الضعف ومعالجتها وتدعيم نقاط القوة واستثمارها لكي يتسنى لها بناء استراتيجياتها الاستثمارية واستغلال الفرص المتاحة. بالخصوص، إن المصارف التجارية العراقية تزاوّل أنشطتها في بيئة غلب عليها الاضطراب الاقتصادي والسياسي في العقدين الأخيرين.

2- المنهجية العلمية الدراسة

1-2 مشكلة الدراسة

تزاوّل المؤسسات المصرفية دور الوساطة المالية بكونها تجسّر الفجوة بين المقرضين والمقرضين. إذ تُعد ركيزة محورية لا غنى عنها في النظم الاقتصادية المتطورة، والتي في طور التطور. وتكمن الوظيفة الأساسية للمصارف بوصفها قناة لخلق السيولة عبر تخصيص جزء من مواردها لاستثمارها بشكل ائتمان نقدي مقدّم للأفراد والشركات والحكومة. لذلك، فإن استكشاف العوامل بشقيها (الداخلية والخارجية) التي تؤثر في السيولة المصرفية يسهم في تلافي أو الحد من حدوث العجز في التمويل وما يحمل في طياته من تداعيات سلبية لا يقتصر تأثيرها على المصرف بعينه. وفي هذا الإطار يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

أ-ما مدى تأثير المحددات الداخلية المتمثلة بالعوامل الخاصة بالمصرف (حجم المصرف، القروض المتعثرة، نمو القروض، كفاية رأس المال، الربحية) على سيولة المصارف التجارية عينة الدراسة؟
ب-هل تؤثر المحددات الخارجية المتمثلة بمتغيرات الاقتصاد الكلي (التضخم، الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة قصير الأجل) على سيولة المصارف التجارية عينة الدراسة؟

2-2 أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة الحالية من خلال النقاط الآتية:

أ-تسهم الدراسة في تعزيز الجانب المعرفي فيما يتصل بالعلاقة بين السيولة المصرفية ومحدداتها بقصد إدراك تلك المحددات. ومن ثمّ السعي لتفادي أو التقليل من انعكاساتها السلبية من خلال طرح أدلة عملية تقدم إلى الجهات ذات العلاقة.

ب-تسلط الدراسة الضوء على التغيرات التي تحدث في البيئة الداخلية والخارجية للمصارف التجارية العراقية وتحاول استيضاح تأثيرها على توافر الأموال المتاحة (السيولة).

ت-تستمد الدراسة أهميتها من المكانة الرفيعة التي يحظى بها النشاط المصرفي وضرورة المحافظة عليه من أية صدمات أو انتكاسات قد يترتب على وقوعها نتائج لا يحمد عقباه على الصعيدين المصرفي والاقتصادي العام، نظراً للوظيفة الحيوية للمصارف في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

3-2 أهداف الدراسة

- تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق الأهداف الآتية:
- أ- معرفة المحددات الداخلية المتمثلة بالعوامل الخاصة بالمصرف (حجم المصرف، القروض المتعثرة، نمو القروض، كفاية رأس المال، الربحية) وتأثيرها على السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.
- ب- معرفة المحددات الخارجية المتمثلة بمتغيرات الاقتصاد الكلي (معدل التضخم، نمو الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة قصير الأجل) وتأثيرها على السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.

4-2 فرضيات الدراسة

- تقوم الدراسة على اختبار فرضيات العدم الآتية:
- ❖ **الفرضية الأولى:** لا يوجد تأثير له دلالة معنوية لحجم المصرف في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.
- ❖ **الفرضية الثانية:** لا يوجد تأثير له دلالة معنوية للقروض المتعثرة في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.
- ❖ **الفرضية الثالثة:** لا يوجد تأثير له دلالة معنوية لنمو القروض في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.
- ❖ **الفرضية الرابعة:** لا يوجد تأثير له دلالة معنوية لكفاية رأس المال في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.
- ❖ **الفرضية الخامسة:** لا يوجد تأثير له دلالة معنوية للربحية في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.
- ❖ **الفرضية السادسة:** لا يوجد تأثير له دلالة معنوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.
- ❖ **الفرضية السابعة:** لا يوجد تأثير له دلالة معنوية لمعدل التضخم في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.
- ❖ **الفرضية الثامنة:** لا يوجد تأثير له دلالة معنوية لسعر الفائدة قصير الأجل في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.

5-2 حدود الدراسة

- تتمثل حدود الدراسة الحالية بما يأتي:
- أ- **الحدود الزمانية:** بغية تحقيق النتائج المرجوة من الدراسة تم انتقاء سلسلة زمنية تمتد لـ (15) سنة للمدة من (-2020) (2006). نظراً لكونها أقصى مدة زمنية تمكن الباحثان من الحصول على بياناتها من المصادر الرسمية.
- ب- **الحدود المكانية:** تمثلت في اختيار عينة قصدية مكونة من (11) مصرفاً تجارياً عاملاً في السوق العراقية بناءً على وفرة واستكمال بياناتها، فضلاً عن إنها مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. ويمكن توضيح المصارف عينة الدراسة من خلال الجدول رقم (1) الآتي:

الجدول رقم (1) المصارف التجارية العراقية، عينة الدراسة

ت	المصرف	سنة التأسيس	رأس مال التأسيس
1	المصرف الأهلي العراقي	1995	400 مليون دينار
2	المصرف التجاري العراقي	1992	150 مليون دينار
3	مصرف المتحد للاستثمار	1994	1 مليار دينار
4	مصرف آشور الدولي	2005	25 مليار دينار
5	مصرف الاستثمار العراقي	1993	100 مليون دينار
6	مصرف الخليج التجاري	1999	600 مليون دينار
7	مصرف الشرق الأوسط	1993	400 مليون دينار
8	مصرف المنصور للاستثمار	2005	55 مليار دينار
9	مصرف الموصل للتنمية	2001	1 مليار دينار
10	مصرف بغداد	1992	100 مليون دينار
11	مصرف سومر التجاري	1999	400 مليون دينار

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية للمصارف عينة الدراسة.

6-2 نموذج الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وفرضيتها تم صياغة نموذج معادلة الانحدار لقياس العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع والذي تعبر عنه المعادلة الآتية:

LQ: السيولة المصرفية (النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + الأرصدة السائلة الأخرى ÷ الودائع ومافي
 $LQ_{it} = \alpha_i + \beta_1 BS_{it} + \beta_2 ROA_{it} + \beta_3 CAR_{it} + \beta_4 NPLS_{it} + \beta_5 LG_{it} + \beta_6 INR - SH_t + \beta_7 INF_t + \beta_8 GDPG_t + \varepsilon_{it} \dots$
 حكمها $(\times 100\%)$ (Al-Husseini & Al-Dhuri, 2008:97).

BS : حجم المصرف (اللوغار يتم الطبيعي لإجمالي الموجودات) (Singh& Sharma, 2016:46)

ROA : العائد على الموجودات (صافي الدخل بعد الضريبة ÷ إجمالي الموجودات × 100%) (Ehrhardt&Brigham, 2011: 100).

CAR : كفاية رأس المال (تم الحصول عليها بشكل مباشر عبر التقارير المالية السنوية الصادرة عن المصارف التجارية عينة الدراسة للمدة 2006-2020).

NPLS : القروض المتعثرة (مخصص خسائر القروض ÷ إجمالي القروض × 100%) (Serwadda, 2018:1630).

LG : نمو القروض (قروض العام الحالي - قروض العام السابق ÷ قروض العام السابق × 100%) (Assfaw, 2019:131).

INR-SH : سعر الفائدة قصير الأجل (تم الحصول عليها بشكل مباشر عبر النشرة الإحصائية السنوية الصادرة عن البنك المركزي العراقي للمدة 2006-2020).

INF : معدل التضخم (تم الحصول عليها بشكل مباشر عبر النشرة الإحصائية السنوية الصادرة عن البنك المركزي العراقي للمدة 2006-2020).

GDPG : نمو الناتج المحلي الإجمالي (تم الحصول عليها بشكل مباشر عبر التقارير الاقتصادية السنوية الصادرة عن البنك المركزي العراقي للمدة 2006-2020).

في حين تشير الرموز **i**: المصرف. **t**: الزمن. **ai**: التأثير الفردي الذي يمكن فصله إلى التأثير الفردي لكل مصرف. :
 $\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5, \beta_6, \beta_7, \beta_8$ معاملات المتغيرات العشوائية. ε_{it} : حد الخطأ العشوائي.

المبحث الأول- الإطار النظري للبحث

3- السيولة المصرفية

1- مفهوم السيولة المصرفية

عرفت لجنة بازل للإشراف المصرفي السيولة في المؤسسات المصرفية على أنها القدرة على تمويل النمو في الموجودات والإيفاء بالالتزامات المستحقة بقصد ديمومة واستمرارية عمل المؤسسة المصرفية (BCBS, 2000:1). وحاكي بنك التسويات الدولي (BIS) بتعريفه للسيولة لجنة بازل إذا عرفها بأنها قدرة المصرف على تمويل الزيادة في الموجودات والوفاء بالالتزامات عند استحقاقها مع مراعاة عدم تكبد خسائر غير مقبولة (BIS, 2008: 1). وينظر Ross إلى السيولة بوصفها السرعة والسهولة في تحويل الموجود إلى نقد مع الحفاظ على قيمته دون خسائر كبيرة. وأردف موضحاً بأن الموجودات المتداولة تُعد هي الأكثر سيولة، إذ تضم النقد والموجودات التي يراد تحويلها إلى نقد، كذلك الذمم المدينة التي تتمثل بالمالغ التي يستحقها المصرف من الزبائن لقاء الخدمات المقدمة لهم، فضلاً عن مخزون الإنتاج والسلع والمواد الخام، أما فيما يتعلق بالموجودات الثابتة مثل الأجهزة والعقارات فأنها تصنف بالأقل سيولة (Ross et al., 2010:21).

ويرى Leykun أن السيولة تعد مقياس لقدرة المصرف على توفير النقد وسهولة تسهيل موجوداته بهدف الوفاء بالتزاماته بالوقت المناسب وبدون خسائر (Leykun, 2016: 47-50). وبما أن معظم التزامات المصرف نقدية فإن السيولة ترتبط بالتدفقات النقدية وبالعملة المطلوبة (Duttweiler, 2009:2). ويُعد المصرف مؤسسة سائلة طالما أن

التدفقات الخارجة أقل من الداخلة وبخلاف ذلك تحدث مشكل السيولة (Mosnova,2014:5). ومن أجل قيام المصرف بدوره الفعال والرئيس في الاقتصاد بوصفه وسيطاً مالياً ينبغي تلبية التزاماته التي تعتمد على توفير السيولة من (استرداد الودائع التي يحتفظ بها عند الطلب وتلبية طلبات الائتمان الواردة من الزبائن). وتكمن الصعوبة في عدم تقدير متطلبات واحتياجات السيولة بدقة نظراً لتعسر قياس إدراك المودعين وثقتهم ومعرفة توقعاتهم (Hempel et al., 1994:157).

استناداً إلى ما سلف ذكره، فإن هناك ثلاثة أبعاد للسيولة يجب أخذها بعين الاعتبار إذا ما أراد المصرف تسيل الموجودات التي يملكها: (Howells & Bain, 2000:8)
أ- الوقت: سرعة تحويل الموجودات التي بحوزة المصرف إلى نقد سائل.
ب- المخاطرة: احتمال هبوط القيمة السوقية للموجود المراد تسيله أو الصعوبة في تسويقه وبيعه.
ت- الكلفة: التضحية المالية أو الخسارة التي ترافق عملية تحويل الموجود.

ويمكن تعريف السيولة المصرفية على أنها قدرة المصرف على الإيفاء بالالتزامات المالية المستحقة في الموعد المتفق عليه من خلال حيازته على موجودات نقدية وشبه نقدية قابلة للتسويل حين اقتضاء الضرورة بالسرعة الممكنة ومن دون تكبد خسائر غير مقبولة.

Importance of Liquidity

3-2 أهمية السيولة المصرفية

تكمن أهمية السيولة عبر تخفيض مستوى المخاطر التي يمكن أن تطرأ نتيجة حدوث تدهور في التمويل بالنسبة للمصرف. وازدادت أهميتها بالعقدين الأخيرين استجابة للتطورات التي فرضتها المعاملات المالية التي تستوجب أداءها عند الطلب. علاوة على ذلك، تذبذب أسعار الفائدة وتحركات أسعار الصرف والتغير في بنية الأسواق والتطورات التكنولوجية المتسارعة التي تتطلب ديمومة توفر النقد ليتمكن المصرف من السيطرة على المخاطر المحتملة الحدوث (Al-Kor,2010:6).

إن كمية السيولة التي يتعين على المصرف الاحتفاظ بها غالباً ما كانت محل جدل للقائمين على إدارة المصرف. إذ إن الاحتفاظ بمستوى عالٍ منها يعني التضحية بالفرص الاستثمارية المتاحة للمصرف والأرباح التي يمكن أن تتحقق منها (Al-Dawri,2003:94). بعبارة أخرى، يجب تقييم السيولة بحيث تكون مقاسة بصورة ديناميكية وفقاً لتقلبات السوق. وتتجلى براعة الإدارة بالاحتفاظ بمستوى أمثل للسيولة يضمن لها تحقيق أرباح استثمارية من جهة وتلبية طلبات الزبائن من جهة أخرى. وهذا يعني عدم وجود عجز أو فائض في السيولة بوصفه مؤشراً سلبياً يشير على سوء إدارة قد يؤدي في نهاية المطاف إلى فشل وإفلاس المصرف (Hempel,1994:158).
إن توفير السيولة بشكل منتظم يعود على المؤسسة المالية بجملة من المنافع أبرزها (Aqal,2006:159) و (Ramadan,1996:82):

- أ- بناء سمعة انتمائية تساهم في تعزيز ثقة المقترضين والمودعين مع المصرف عن طريق عدم الأخلال بالالتزامات المستحقة والإيفاء بها في الموعد المتفق عليه.
- ب- توفير السيولة لدى المصارف يعد من المؤشرات الإيجابية لدى المحللين والإدارة والمودعين في السوق المالي.
- ت- احتفاظ المصرف بالموجودات وعدم اضطراره لبيعها بخسارة أو بكلفة مرتفعة.
- ث- تلافي مشاكل نقص السيولة وما قد تفضي إليه من الحصول على تمويل مرتفع الكلفة.
- ج- تجنب اللجوء إلى البنك المركزي لغرض الاقتراض وما قد يترتب عليه من تبعات سلبية على المصرف.
- ح- الصورة الإيجابية للمصرف، التي تتمثل بظهوره بمظهر الواثق القادر على الوفاء بتعهداته في السوق المالي المعروف بحساسيته اتجاه المخاطر.

- خ- المحافظة على استمرارية دورة الأعمال المصرفية وتحقيق الاستقرار.
 - د- انتهاز الفرص التي تتعلق بالخصم النقدي عند شرائها للسلع والمواد اللازمة لتيسير أعمالها.
 - ذ- الاستجابة للظروف الطارئة التي يتسم بها العمل المصرفي وما تستدعيه من توفر دائم للنقد.
- واكتسبت السيولة تلك الأهمية في المؤسسات المالية نظراً لتأثيرها الذي يمتد للبيئة الخارجية العاملة بها، بوصفها الوسيط المالي الذي يرفد القطاعات الاقتصادية بالتمويل بهدف زيادة الإنتاج وتحقيق التنمية (خلف,2006:197). ولما كانت سمعة المصرف تمثل رأس المال المعنوي في معاملاته، فإن للسيولة تأثيراً مهماً وخطيراً في ذات الوقت

يتجسد عبر ضرورة الإيفاء بالالتزامات المترتبة عليه حين استحقاقها دون تسويق أو تأجيل. إذ يمكن أن تؤدي المماثلة بالعودة إلى اضطراب العلاقة وزعزعة الثقة بين المصرف والزبون، وهذا يتجلى بوضوح بالمؤسسات المصرفية مقارنة بسواها من التي يكون لديها مساحة للتفاوض وإمكانية للتأجيل في تعاملاتها دون الأضرار بسمعة المؤسسة أو مركزها المالي (Al-Husseini & Al-Dhuri, 2008: 93-94).

تأسيساً على ما تقدم، ينبغي على الإدارة تأمين ما يكفي من السيولة لمقابلة احتياجات المتعاملين سواء كان بسحب الودائع المحفوظ بها أم طلبات الائتمان التي ترد المصرف، مما يحتم توفير السيولة بشكل مستمر لتيسير أعماله وممارسه دوره (احلase، 2013: 40).

Determinants of Banks Liquidity

4- محددات السيولة المصرفية

4-1 العوامل الخاصة بالمصرف

4-1-1 حجم المصرف والسيولة المصرفية

أسفرت الدراسات السابقة عن نظريتين متعارضتين سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية فيما يتصل بالعلاقة بين حجم المصرف والسيولة. تمخض عن الأولى وجود (علاقة طردية) تجلت في إن نمو حجم المصرف سيفضي إلى توسيع شبكه فروعه المصرفية الأمر الذي يحتم على المصرف الاحتفاظ بمستوى عالي من الموجودات السائلة في الميزانية العمومية بقصد الاستجابة لطلبات الاقتراض الجديدة فضلاً عن تلبية طلبات السحب غير المتوقعة (Marozva, 2017:93). في حين انتهت الأخرى لاستنتاج مفاده كلما زاد حجم المصرف احتفظ بسيولة أقل (علاقة عكسية)، استناداً إلى الرأي المتعارف عليه في الأدب المصرفي، أن: المصارف الكبيرة أكبر من أن تفشل (Yitayaw, 2021:6). إذ يتم مراقبتها (المصارف الكبيرة) عن كثب ويمكن الحصول على معلوماتها بسهولة أكثر، فضلاً عن كونها متدنية المخاطرة من وجهة نظر الدائنين (Alger, 1999:14-15). وهو ما يعكس في انخفاض تكلفة الحصول على التمويل، نظراً لاعتقاد المقرضين أن المصارف الكبيرة لا تخل بتعهداتها، الأمر الذي يتيح إمكانية أكبر لتنوع مصادر السيولة مقارنة بالمصارف الصغيرة (Laeven et al., 2014:3). إذ يتسنى لها خلق السيولة عند الحاجة إلى التمويل اعتماداً على السمعة والمكانة التي تتمتع بها في السوق المالي. ويترتب على ذلك، احتفاظها بكمية أقل من الموجودات السائلة في الميزانية العمومية للمصرف (Laštůvková, 2016:2000). بعبارة أخرى، لا تعتمد بعض المصارف الكبيرة على زيادة مستوى السيولة لديها لأنها تضمن أنواع عدة من المساعدات المالية في حال احتياجها للتمويل بسبب إمساكها بعصب الاقتصاد في الدولة. وذلك يحتم على البنك المركزي دعمها عند الطلب نظراً لتأثيرها الكبير على القطاع المالي والاقتصادي بشكل عام (El-Chaarani, 2019:67). في حين إن المصارف الصغيرة تواجه صعوبات عند الحاجة للتمويل بقصد تلبية طلبات القروض أو الوفاء بالتزاماتها مقارنة بالمصارف الكبيرة في السوق المالي (Ehrmann & Worms, 2001:5). إذ تُعول في استثماراتها على القروض قصيرة الأجل التي تستحق في غضون عام، الأمر الذي يعكس على توافر السيولة بشكل مستمر لدى المصرف قياساً بالمصارف الكبيرة التي تمول مشروعات بمبالغ ضخمة تستحق بعد عدة سنوات (Lotto, 2015:86). مستغلةً (المصارف الكبيرة) ضمانة البنك المركزي بالاستثمار في مشاريع ذات مخاطرة عالية (Iannotta et al., 2007:8).

4-1-2 الربحية والسيولة المصرفية

إن تدني مستوى السيولة أو ارتفاعها من المحتمل أن يقوض من قدرة المصرف. إذ إن السعي إلى تحقيق ربحية عالية دون الأخذ بنظر الاهتمام نقص السيولة من المرجح أن يؤثر على الزبائن وولائهم للمصرف. من زاوية أخرى، من الممكن أن يؤدي فائض السيولة غير الضروري إلى تناقص ربحية المصرف (Olagunju et al., 2011:36). وتحمل القروض والسلف التي يمنحها المصرف مراتب متقدمة بالنسبة للموجودات المدرة للدخل، إذ يجني من خلال الاستثمار فيها معظم الإيرادات التشغيلية. وفي ذات السياق، ترتفع احتمالية تعرض المصرف لمخاطر السيولة نظراً لكون هذه الأموال تُعزى إلى الودائع التي يراها المصرف. بعبارة أخرى، إن زيادة حجم القروض الممنوحة يؤدي إلى نمو أرباح المصرف غير إن ذلك يؤثر سلباً على كمية السيولة المتاحة لديه (علاقة عكسية) (Aweke, 2019:17). وانبرى بعض الكتاب برأي آخر فحواه إن المصارف التي تحوز على موجودات سائلة كبيرة من شأنها أن تستفيد من

انخفاض تكلفة التمويل في السوق المالي، والذي بدوره يعزز من تعظيم الأرباح أي إن (علاقة طردية) (AL-Harbi, 2017:4).

4-1-3 القروض المتعثرة والسيولة المصرفية

على الرغم من إن المشاكل التي تنجم عن القروض المتعثرة قد تؤثر على جميع القطاعات، ألا إن تداعياتها الأكثر خطورة تتجلى في المؤسسات المالية مثل المصارف التجارية ومؤسسات تمويل الرهن العقاري التي تميل إلى حيابة محافظ قروض ضخمة. إلى جانب ذلك، تنال محافظ القروض المتعثرة الكبيرة من قدرة المصارف على منح الائتمان، نظرًا لأن زيادة القروض المتعثرة يمكن أن تؤدي إلى فقدان الثقة من جانب المودعين والمستثمرين الأجانب الذين قد يشعرون إلى التهافت على المصارف وبالنتيجة حدوث مشاكل السيولة. ومن هذا المنطلق، فإن زيادة حجم القروض المتعثرة له تأثير سلبي على سيولة المصرف (Bloem & Gorter, 2001:4).

4-1-4 كفاية رأس المال والسيولة المصرفية

تشير الأدبيات النظرية الحديثة إلى إن هناك فرضيتين متعارضتين فيما يرتبط بالعلاقة بين رأس المال المصرفي وخلق السيولة. الأولى (الهشاشة المالية- مزاحمة الودائع) والثانية (امتصاص المخاطر) (Berger & Bouwman, 2009:3782). في ظل الفرضية الأولى فإن ارتفاع رأس المال المصرفي يقلل من خلق السيولة. وبالمثل، يميل رأس المال المنخفض إلى تفضيل السيولة (علاقة عكسية) (Diamond & Rajan, 2000: 2031). بمعنى، يُشجع رأس المال الهش المصرف على مراقبة المقترضين، الأمر الذي يعود عليه بزيادة مستوى السيولة المتاحة ومنح المزيد من القروض. ومن جانب آخر، يُمكن لرأس المال المصرفي أيضًا أن يقلل من خلق السيولة من خلال مزاحمة الودائع في سوق رأس المال، إذ تجادل هذه الدراسات بأن الودائع أكثر فعالية في خلق السيولة من الاستثمارات في الأسهم. وبناءً عليه، فإن نسبة رأس المال المرتفعة قد تؤدي إلى إزاحة الودائع عن طريق تحويل أموال المستثمرين من الودائع السائلة إلى الأسهم غير السائلة مما يقلل من خلق السيولة (Xie, 2016:427).

في حين أشارت الفرضية المقابلة (امتصاص المخاطر) إلى أن ارتفاع نسبة رأس المال إلى إجمالي الموجودات لدى المصرف يفضي إلى زيادة قدرته على امتصاص المخاطر وخلق مستوى أعلى من السيولة لزبائن المصرف عن طريق الودائع والقروض. بمعنى آخر، تُولد نسبة رأس المال المرتفعة إشارة إيجابية للجمهور الخارجي وتجذب المزيد من الودائع، والذي بدوره يمكن المصرف من الاحتفاظ بمزيد من الموجودات السائلة التي تخلق السيولة. ومن ثمّ تعزز من إمكانيات المصرف في منح المزيد من القروض والتمويل (Gezu, 2020:47).

4-1-5 نمو القروض والسيولة المصرفية

كما سلف ذكره، فإن القروض والسلف هي موجودات المصرف الرئيسة التي يجني من خلالها إيراداته ويتم إدراجها ضمن الموجودات غير السائلة للمصرف. ومن هذا المنطلق، فإن الزيادة في منح الائتمان تعني زيادة في الموجودات غير السائلة وانخفاض الموجودات السائلة (Assfaw, 2019: 128). إذ تتأثر كمية السيولة التي تحتفظ بها المصارف بشكل كبير بالطلب على الائتمان والذي يعد أساس نمو القروض. فإذا كان الطلب على الائتمان ضعيفاً فإن المصارف تفضل الاحتفاظ بمزيد من الموجودات السائلة (الموجودات قصيرة الأجل)، بينما إذا كان الطلب على القروض مرتفعاً فإنها تميل إلى الاحتفاظ بموجودات أقل سيولة لأن القروض طويلة الأجل تكون أكثر ربحية بشكل عام. وبناءً على ذلك، فإن نمو القروض والسلف له تأثير سلبي على سيولة المصرف (Pilbeam, 2005: 42).

4-2 عوامل الاقتصاد الكلي

4-2-1 معدل التضخم والسيولة المصرفية

حظيت مسألة تأثير معدل التضخم على سيولة المصارف بعناية تجلت عبر النقاش المستفيض في الأدبيات المتقدمة، وتباينت رؤى الباحثين بقصد تفسير العلاقة وتوضيح الإشكالية، إذ ارتأى البعض أن زيادة معدل التضخم من شأنه أن يخفض من القوة الشرائية للأفراد، الذين سيرغمون بعد ذلك إلى اللجوء للمصارف لتلقي المزيد من الأموال بغية شراء نفس المنتجات. نتيجة لذلك، سيزداد الطلب على القروض مما يسفر عن تدني في السيولة المصرفية (علاقة عكسية)

(Trenca et al.,2015:1174). وفي ذات الصدد، يقوض التضخم من قدرة المقترضين على سداد ما يترتب عليهم من ديون ويثبط من حجم الادخار، وهو ما يفضي إلى انخفاض حجم الودائع والتأثير على سيولة المصارف (Assfaw, 2019:128).

في حين يرى آخرون ممن تبني نظرية عدم تناسق المعلومات والتي تشير إلى أنه في ظل بيئة التضخم الاقتصادي تمتنع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى عن الاستثمارات طويلة الأجل بسبب انخفاض القيمة الحقيقية لاستثماراتها، مفضلة الإبقاء عليها خالية من المخاطر (Lotto,2015:86). وفي ذات الشأن، يترتب على الانخفاض في معدل العائد الحقيقي حدوث أزمة انتمان في السوق، الأمر الذي يحدو بالمصارف إلى ترشيد الائتمان تماشياً مع ارتفاع حدة التضخم، وهو ما ينعكس في زيادة كمية الموجودات السائلة التي تحتفظ بها المصارف (علاقة طردية) (Mazreku et al., 2019:100).

4-2-2 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والسيولة المصرفية

مما لا شك فيه إن الناتج المحلي الإجمالي هو أحد عناصر الاقتصاد الكلي التي تؤثر على سيولة المصارف، إذ يتسبب الركود أو الأزمات الاقتصادية في انحسار كفاءة المقترضين على تسديد التزاماتهم المستحقة اتجاه المصرف، الأمر الذي يسفر عن تفاقم القروض المتعثرة والتأثير على الملاءة المالية للمصرف (Gavin & Hausmann,1998:8). وتتميز مرحلة الانكماش في دورة الأعمال التجارية بارتفاع حالة عدم التأكد، خصوصاً فيما يتعلق بالعوائد النقدية للوحدات الاقتصادية. استجابة لذلك، تعتمد المصارف إلى تعزيز محافظها من خلال حيازة المزيد من الموجودات السائلة بغرض تدعيم هوامش الأمان (Painceira, 2010:11-12). بخلاف مرحلة الازدهار الاقتصادي التي ينمو فيها الطلب على المنتجات المالية بشكل أكبر، الأمر الذي قد يفضي إلى تحسين قدرة المصرف على مضاعفة محافظ القروض والأوراق المالية بمعدل أعلى. لذلك، تقوم المصارف بزيادة أنشطة الإقراض وتقليل الاهتمام بشأن السيولة خلال هذه المدة (Melese,2015:25-26).

يتبين مما تقدم، أن المصارف ستبقي على السيولة بكمية محدودة مع نمو الناتج المحلي الإجمالي. وعلى النقيض، فأنها سترفع احتياطياتها من السيولة مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي (Mahmood et al., 2019:172).

4-2-3 سعر الفائدة قصير الأجل والسيولة المصرفية

تحذب المصارف الاحتفاظ بثروتها المالية على هيئة (موجودات سائلة قصيرة الأجل) بسبب كونها عالية السيولة، أيضاً جراء خشيتها من الاستثمارات طويلة الأجل لما تنطوي عليه من إمكانية تناقص قيمتها الرأسمالية بمرور الوقت (Howells & Bain, 2007:213). إذ تتمتع الأوراق المالية قصيرة الأجل بقابلية تسويق أكبر (سوق ثانوي نشط) ولديها مخاطر سعرية أقل (تقلبات أسعار محدودة اتجاه تغيرات سعر الفائدة) مقارنة بالأوراق المالية طويلة الأجل. نتيجة لذلك، يفضل المستثمرون حيازة أوراق مالية قصيرة الأمد نظراً لأنه يمكن تحويلها إلى نقد مع تدني مخاطر الخسائر الرأسمالية (أي انخفاض سعر الورقة المالية عن سعر الشراء الأصلي) (Saunders,2018:54).

وتلجأ المصارف إلى سوق النقد لتداول هذه الأدوات إذ يمكن استخدامها (ضمان) إذا رغب المصرف بالحصول على الأموال من البنك المركزي. ومن أبرزها: أدونات الخزينة، الأوراق التجارية، القبولات المصرفية، شهادات الإيداع، والودائع باليورو. والتي تتباين من حيث درجة المخاطرة والعائد والسيولة. وتجدر الإشارة إلى أن أدونات الخزينة تعد الأساس والمرجع الذي تقارن به جميع معدلات الفائدة الأخرى (Pilbeam, 2005:96-97). وفي ذات الصدد، فإن ارتفاع معدل الفائدة على المدى القصير سيدفع المصارف إلى توسيع الاستثمار في الأدوات قصيرة الأجل وتعزيز مركز السيولة لديها (علاقة طردية) (Nzula, 2016:12).

وبناءً على ما تقدم، ينبغي على المصارف الاستثمار في الموجودات قصيرة الأجل بشكل تدريجي لتحسين نسبة تغطية السيولة أو لتمويل المزيد من القروض على المدى الطويل. ومن ثمّ تحسين صافي نسبة التمويل المستقرة. Handorf, (2014:4).

5- التحليل القياسي للدراسة

5-1 الاختبارات التشخيصية Diagnostic Tests

لضمان جودة البيانات وقبل إجراء تحليل الانحدار المتعدد، هناك العديد من الافتراضات الرئيسية المرتبطة بتحليل الانحدار المتعدد يجب استيفاءها لضمان انموذج تكون فيه الأخطاء الفعلية في التنبؤ نتيجة للغياب الحقيقي للارتباط بين المتغيرات وليس بسبب بعض خصائص البيانات التي لم يتم استيعابها بواسطة إجراء الانحدار. والجدول (2) نتائج الاختبارات التشخيصية للأنموذج القياسي.

الجدول (2) نتائج الاختبارات التشخيصية

Test	Statistic	Value	Prob
Normality	Jarque-Bera	5.268	0.071
Autocorrelation	F-statistic	1.099	0.357
Heteroscedasticity	F-statistic	1.063	0.387

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

تُبين النتائج الواردة في الجدول (2) أن بقايا الانحدار الأساسي للأنموذج يتم توزيعها بشكل طبيعي، نظراً للقيمة الاحتمالية العالية لإحصاءات اختبار Jarque-Bera (أكبر من 5%). كما تبين من خلال النتائج انعدام مشكلة الارتباط الذاتي وتجانس التباين لقيمة البواقي بسبب أن قيمة P للاختبارين كانت (أكبر من 5%).

Results of Multiple Regression Analysis

5-2 نتائج تحليل الانحدار المتعدد

قبل الشروع في تبيان علاقة الأثر بين متغيرات الدراسة ينبغي أولاً المفاضلة بين النماذج الثلاث (التأثيرات الثابتة وأنموذج التأثيرات العشوائية وأنموذج الانحدار التجميعي) لاختيار الأنموذج الأفضل الذي يتلاءم مع طبيعة بيانات الدراسة. لذا، جرى الاستعانة باختبار لاغرانج (Lagrange) للمفاضلة بين أنموذج الانحدار التجميعي وأنموذج التأثيرات الثابتة أو التأثيرات العشوائية من خلال الفرضيتين الاتيتين:

H0 : أنموذج الانحدار التجميعي (Pooled OLS) هو الأنموذج الأنسب.

H1: أنموذج التأثير الثابت (FEM) أو التأثير العشوائي (REM) هو الأنموذج الأنسب.

فإذا كانت قيمة p-value أقل من (5%) فإن هذا يعني رفض فرضية العدم (H0) وقبول فرضية الوجود (H1).

وبذلك، يكون FEM أو REM هو الأنموذج المناسب. ويوضح الجدول (3) نتائج اختبار

بينما، إذا كانت قيمة p-value أكبر من (5%) فإن هذا يعني قبول فرضية العدم (H0). ومن ثم فإن: أنموذج الانحدار

التجميعي (Pooled OLS) هو الأنموذج المناسب. ويوضح الجدول (3) نتائج اختبار لاغرانج (Lagrange)

لأنموذج السبولة المصروفة:

الجدول (3) نتائج اختبار لاغرانج (Lagrange)

Lagrange Multiplier Tests for Random Effects Null hypotheses: No effects Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives			
	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	44.079 (0.000)	0.126 -0.722	44.206 (0.000)
Honda	6.639 (0.000)	-0.355 --	4.443 (0.000)

King-Wu	6.639 (0.000)	-0.355 --	4.841 (0.000)
Standardized Honda	7.917 (0.000)	0.231 -0.408	1.602 (-0.045)
Standardized King-Wu	7.917 (0.000)	0.231 -0.408	2.093 (-0.018)
Gourierieux, et al.*	--	--	44.079 (< 0.01)
*Mixed chi-square asymptotic critical values:			
1%	7.289		
5%	4.321		
10%	2.952		

ملاحظة: قيمة Prob. بين قوسين.

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

بملاحظة النتائج الواردة في الجدول (3) يتبين أن القيمة الاحتمالية الإحصائية لأنموذج السيولة قد بلغت (0.000) ومن ثم فهي (أقل من 5%). وعليه، رفض فرضية العدم (H_0) وقبول فرضية الوجود (H_1). وبذلك، يكون انموذج التأثير الثابت (FEM) أو انموذج التأثير العشوائي (REM) هو الانموذج الملائم لتقدير نموذج السيولة المصرفية. وللمفاضلة بين انموذج التأثير الثابت (FEM) أو انموذج التأثير العشوائي (REM) تم توظيف اختبار هوسمان (Hausman) Test وحسب الفرضيات الآتية:

H_0 : انموذج التأثير العشوائي (Random Effect Model) هو الملائم.

H_1 : انموذج التأثير الثابت (Fixed Effect Model) هو الملائم.

فإذا كانت قيمة p-value أقل من (5%) فإن هذا يعني رفض فرضية العدم (H_0) وقبول فرضية الوجود (H_1). وبذلك، يكون FEM هو الانموذج المناسب.

بينما، إذا كانت قيمة p-value أكبر من (5%) فإن هذا يعني قبول فرضية العدم (H_0). ومن ثم فإن REM هو الانموذج المناسب. ويوضح الجدول (4) نتائج اختبار هوسمان لأنموذج السيولة المصرفية:

الجدول (4) نتائج اختبار هوسمان (Hausman Test)

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

Hausman Test				
الانموذج المناسب	Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	الانموذج
انموذج التأثير الثابت Fixed Effect Model	0.000	8	71.144	السيولة المصرفية

بملاحظة النتائج الواردة في الجدول (4) يتبين أن القيمة الاحتمالية الإحصائية لأنموذج السيولة قد بلغت (0.0000) ومن ثم فهي (أقل من 5%). وعليه، رفض فرضية العدم (H_0) وقبول فرضية الوجود (H_1). وبذلك، يكون انموذج التأثير الثابت (Fixed Effect Model) هو الانموذج الملائم لتقدير انموذج السيولة المصرفية.

3-5 الانحدار الخطي المتعدد لأنموذج السيولة المصرفية

يعرض الجدول (5) نتيجة تحليل الانحدار المتعدد باستخدام تحليل البيانات الجدولية ذات التأثير الثابت (Fixed Effect) لتأثير محددات السيولة في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.

الجدول (5) نتائج الانحدار الخطي المتعدد لأنموذج السيولة المصرفية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BS	1.102	0.580	1.900	0.059
CAR	17.385	2.904	5.987	0.000
NPLS	-0.091	0.023	-3.952	0.000
ROA	-0.345	0.132	-2.611	0.010
INR-SH	5.721	0.648	8.829	0.000
LG	1.264-	0.313	-4.034	0.000
INF	1.342	0.748	1.795	0.075
GDPG	-0.626	0.679	-0.923	0.357
C	23.618	7.196	3.282	0.001
R-squared	0.904			
F-statistic	180.0			
Prob(F-statistic)	0.000			

المصدر: إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

يتضح من الجدول (5) أن **F-statistic** معنوية، والتي تبين المعنوية الإجمالية لأنموذج. كذلك، يوضح R-squared (90.4%) من التغيرات التي تطرأ على السيولة يتم تفسيرها بواسطة المتغيرات المستقلة، أما النسبة المتبقية فتعود لعوامل أخرى لم يشملها الانموذج. أيضاً يلاحظ من الجدول (5) أن حجم المصرف (BS)، كفاية رأس المال (CAR)، القروض المتعثرة السداد (NPLS)، العائد على الموجودات (ROA)، سعر الفائدة قصير الأجل (INR-SH)، نمو القروض (LG)، معدل التضخم (INF) قد أظهر تأثير معنوي عند نسبة (10%). بينما، كانت نسبة معنوية نمو الناتج المحلي الإجمالي (GDPG) أكبر من (10%) ومن ثم لم تظهر تأثيراً مهماً في السيولة المصرفية. وتشير العلامة الموجبة لقيمة بيتا بالنسبة لحجم المصرف، كفاية رأس المال، سعر الفائدة قصير الأجل، التضخم إلى أن زيادة هذه المتغيرات بنسبة وحدة واحدة سوف تؤدي إلى ارتفاع مستوى السيولة بمقدار (1.102) وحدة، (17.385) وحدة، (5.721) وحدة، (1.342) وحدة على التوالي. في حين تدل العلامة السالبة لقيمة بيتا بالنسبة للقروض المتعثرة، العائد على الموجودات، نمو القروض، نمو الناتج المحلي الإجمالي على أن الزيادة في هذه المتغيرات بنسبة وحدة واحدة ستعكس على تدني مستوى السيولة بمقدار (-0.091) وحدة، (-0.345) وحدة، (-1.264) وحدة، (-0.626) وحدة على التوالي.

4-5 مناقشة النتائج واختبار الفرضيات

1-4-5 حجم المصرف والسيولة

يتضح من الجدول (5) أن حجم المصرف يؤثر معنوياً وإيجابياً في السيولة المصرفية بقيمة (1.102) وبدلالة معنوية (0.059) عند مستوى معنوية (10%). وبذلك، فإن هذه النتيجة غير متسقة مع الفرضية الرئيسة الأولى التي تنص على عدم وجود تأثير له دلالة معنوية لحجم المصرف في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.

ويمكن تفسير النتيجة أعلاه بالنظر إلى أن نمو حجم المصرف يفضي إلى زيادة فروعه المصرفية الأمر الذي يقتضي الاحتفاظ بمستوى عالي من الموجودات السائلة في الميزانية العمومية بقصد الاستجابة لطلبات الاقتراض الجديدة فضلاً عن تلبية طلبات السحب غير المتوقعة. إذ تميل المصارف التي تروم التوسع في أنشطتها إلى تأمين مركز السيولة بغية تقليل مستوى المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها والعكس بالعكس. ومن هذا المنطلق، فإن حجم المصرف كان له تأثير إيجابي على سيولة المصارف.

5-4-2 القروض المتعثرة والسيولة

يتضح من الجدول (5) أن القروض المتعثرة تؤثر معنوياً وسلبياً في السيولة المصرفية بقيمة (-0.091) وبدلالة معنوية (0.000) عند مستوى معنوية (10%). وبذلك، فإن هذه النتيجة غير متسقة مع الفرضية الرئيسة الثانية التي تنص على عدم وجود تأثير له دلالة معنوية للقروض المتعثرة في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.

ويمكن تفسير النتيجة أعلاه بالنظر إلى أن نمو القروض المتعثرة يمكن أن يؤدي إلى فقدان الثقة من جانب المستثمرين والمودعين الذين قد يشرعون إلى التهافت على المصارف مما يفضي إلى حدوث مشاكل السيولة. ومن هذا المنطلق، فإن زيادة حجم القروض المتعثرة كان لها تأثير سلبي على سيولة المصارف.

5-4-3 نمو القروض والسيولة

يتضح من الجدول (5) أن نمو القروض يؤثر معنوياً وسلبياً في السيولة المصرفية بقيمة (-1.264) وبدلالة معنوية (0.000) عند مستوى معنوية (10%). وبذلك، فإن هذه النتيجة غير متسقة مع الفرضية الثالثة التي تنص على عدم وجود تأثير له دلالة معنوية لنمو القروض في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.

ويمكن تفسير النتيجة أعلاه بالنظر إلى أن القروض والسلف تشكل موجودات المصرف الرئيسة التي يجني من خلالها الأرباح ويتم إدراجها ضمن الموجودات غير السائلة للمصرف. ومن هذا المنطلق، فإن الزيادة في منح الائتمان كان له تأثير سلبي على سيولة المصارف.

5-4-4 كفاية رأس المال والسيولة

يتضح من الجدول (5) أن كفاية رأس المال تؤثر معنوياً وإيجابياً في السيولة المصرفية بقيمة (17.385) وبدلالة معنوية (0.000) عند مستوى معنوية (10%). وبذلك، فإن هذه النتيجة غير متسقة مع الفرضية الرابعة التي تنص على عدم وجود تأثير له دلالة معنوية لكفاية رأس المال في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.

ويمكن تفسير النتيجة أعلاه استناداً إلى فرضية (امتصاص المخاطر) التي فحواها أن نسبة رأس المال المرتفعة تؤدي إشارة إيجابية للجمهور الخارجي وتجذب المزيد من الودائع، والذي بدوره يمكن المصرف من الاحتفاظ بمزيد من الموجودات السائلة التي تخلق السيولة. ومن هذا المنطلق، فإن تعاضد كفاية رأس المال كان لها تأثير إيجابي على سيولة المصارف.

5-4-5 الربحية والسيولة

يتضح من الجدول (5) أن العائد على الموجودات يؤثر معنوياً وسلبياً في السيولة المصرفية بقيمة (-0.345) وبدلالة معنوية (0.010) عند مستوى معنوية (10%). وبذلك، فإن هذه النتيجة غير متسقة مع الفرضية الرئيسة الخامسة التي تنص على عدم وجود تأثير له دلالة معنوية للربحية في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة. ويمكن تفسير النتيجة أعلاه بالنظر إلى أن القروض والسلف التي يمنحها المصرف تحتل مراتب متقدمة بالنسبة للموجودات المدرة للدخل التي يجني من خلال الاستثمار فيها معظم الإيرادات التشغيلية. وفي ذات الصدد، ترتفع احتمالية تعرض المصرف لمخاطر السيولة نظراً لكون هذه الأموال تُعزى إلى الودائع التي يراها المصرف. ومن هذا المنطلق، فإن زيادة رغبة الإدارة في توليد الأرباح كان لها تأثير سلبي على سيولة المصارف.

5-4-6 نمو الناتج المحلي الإجمالي والسيولة

يتضح من الجدول (5) عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي في السيولة المصرفية إذ بلغت قيمة Prob (0.357) وهي أكبر من مستوى المعنوية (10%). وبذلك، فإن هذه النتيجة متسقة مع الفرضية الرئيسة السادسة التي تنص على عدم وجود تأثير له دلالة معنوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.

أن النتيجة أعلاه لا تجافي الواقع الفعلي للعراق من حيث ضعف الصناعة وتراجع المشاريع الإنتاجية والانتقال على الاستيراد في سد الاحتياجات وتدني مستوى الاستثمار في مجمل مرفقات الواقع العراقي. ومن هذا المنطلق، لم تتأثر سيولة المصارف تأثيراً ملحوظاً لا سلباً ولا إيجاباً بالناتج المحلي الإجمالي.

5-4-7 معدل التضخم والسيولة

يتضح من الجدول (5) أن التضخم يؤثر معنوياً وإيجابياً في السيولة المصرفية بقيمة (1.342) وبدلالة معنوية (0.075) عند مستوى معنوية (10%). وبذلك، فإن هذه النتيجة غير متسقة مع الفرضية الرئيسة السابعة التي تنص على عدم وجود تأثير له دلالة معنوية لمعدل التضخم في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة. ويمكن تفسير النتيجة أعلاه استناداً إلى نظرية (عدم تناسق المعلومات) التي فحواها أنه في ظل بيئة التضخم الاقتصادي تمتنع المصارف والمؤسسات المالية الأخرى عن الاستثمارات طويلة الأجل بسبب انخفاض القيمة الحقيقية لاستثماراتها مفضلةً الإبقاء عليها خالية من المخاطر، وهو ما ينعكس في زيادة كمية الموجودات السائلة التي تحتفظ بها المصارف. ومن هذا المنطلق، فإن معدل التضخم كان له تأثير إيجابي على سيولة المصارف.

5-4-8 سعر الفائدة قصير الأجل والسيولة

يتضح من الجدول (5) أن سعر الفائدة قصير الأجل يؤثر معنوياً وإيجابياً في السيولة المصرفية بقيمة (5.721) وبدلالة معنوية (0.000) عند مستوى معنوية (10%). وبذلك، فإن هذه النتيجة غير متسقة مع الفرضية الثامنة التي تنص على عدم وجود تأثير له دلالة معنوية لسعر الفائدة قصير الأجل في السيولة المصرفية للمصارف التجارية عينة الدراسة.

ويمكن تفسير النتيجة أعلاه بالنظر إلى أن ارتفاع معدل الفائدة على المدى القصير سيدفع المصارف إلى توسيع الاستثمار في الأدوات الاستثمارية قصيرة الأجل وتعزيز مركز السيولة لديها. ومن هذا المنطلق، فإن سعر الفائدة قصير الأجل كان له تأثير إيجابي على سيولة المصارف.

7- الاستنتاجات و التوصيات

7-1 الاستنتاجات:

- 1- إن التعرف على العوامل التي تؤثر على السيولة بقي المصارف مخاطر جمة قد لا يسلم من تداعياتها حتى المؤسسات غير المصرفية، نظراً لكونها الوسيط المالي بين الوحدات المدخرة والوحدات التي بحاجة للتمويل.
- 2- أظهرت نتائج التحليل القياسي باستعمال انموذج انحدار التأثيرات الثابتة (FEM) للبيانات اللوحية للمصارف التجارية أن السيولة المصرفية تتحدد بمتغيرات البيئة الداخلية والتي تنحصر بـ (كفاية رأس المال، القروض المتعثرة، نمو القروض، معدل العائد على الموجودات، حجم المصرف).
- 3- أظهرت نتائج التحليل القياسي باستعمال انموذج انحدار التأثيرات الثابتة (FEM) للبيانات اللوحية للمصارف التجارية أن السيولة المصرفية تتحدد بمتغيرات البيئة الخارجية للمصرف والتي تنحصر بـ (سعر الفائدة قصير الأجل، معدل التضخم).

7-2 التوصيات:

- 1- ضرورة استحداث نظام معلومات فعال يسهم في رصد ودراسة العوامل الداخلية والخارجية للمصرف التي أثبتت تأثيرها على السيولة المصرفية ومتابعتها بشكل دوري بقصد التنبؤ بتداعياتها السلبية للحد منها، وإمكانية استثمار الإيجابية.
- 2- تقدم هذه الدراسة دليلاً عملياً بين يدي السلطات النقدية للوقوف على تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي (التضخم، سعر الفائدة قصير الأجل، نمو الناتج المحلي الإجمالي) على السيولة المصرفية. ومن ثم مراعاة البنك المركزي لأداء المصارف إذا ما شرع في تطبيق السياسة النقدية التي تستهدف أحد متغيرات الاقتصاد الكلي (العوامل الخارجية) ممن أظهرت تأثيراً على السيولة.
- 3- الاستفادة من الانموذج الذي توصلت إليه الدراسة والانتفاع عبره في تطوير نماذج أخرى تحوي متغيرات لم يتضمنها انموذج الدراسة الحالي.

المصادر:

- 1-Al-Dawri, Mu 'ed Abd al-Rahman. (2003). Bank management. Wael Publishing House, Jordan.
- 2-Alger, G., & Alger, I. (1999). **Liquid assets in banks: Theory and practice**. Boston College, Working Papers in Economics, 1-39.
- 3-AL-Harbi Aweke, R. (2019). **Factors Affecting Liquidity in Selected Private Commercial Banks in Ethiopia**. (Doctoral dissertation). Mary's University.
- 4-Al-Harbi, A. (2017). **Determinants of Banks liquidity: Evidence from OIC Countries**. Journal of Economic and Administrative Sciences, 33(2), 164-177.
- 5-Al-Husseini, Falah Hassan al-Dhuri, Mu 'id Abd al-Rahman. (2008). Bank Management - A contemporary quantitative and strategic entrance. First edition, Wa 'el Printing and Publishing House, Amman, Jordan.
- 6-Al-Kor, Ezzedine Mustafa. (2010). Impact of liquidity on cost efficiency and performance - applied study on Jordanian Islamic banks. Research presented at the Second Islamic Financial Services Conference, Tripoli, Libya.
- 7-Aqal, Mufaleh Mohammed. (2006). Banking point of view. First edition, Arab Complex Library, Amman, Jordan.
- 8-Assfaw, A. M. (2019). **Firm-Specific and Macroeconomic Determinants of Banks Liquidity: Empirical Investigation from Ethiopian Private Commercial Banks**. 5(2), 123-145.
- 9-Basel Committee of Banking Supervision.(2000). **Sound practices for managing liquidity in banking organizations**. Risk Management Group, February.
- 10-Berger, A. N., & Bouwman, C. H. (2009). **Bank Liquidity Creation**. Review of Financial Studies. 22, 3779-3837.
- 11-Bloem, A. M., & Gorter, C. N. (2001). **The Treatment of Nonperforming Loans in Macroeconomic Statistics**. International Monetary Fund, Working Papers, Issue (209), 3-17.

- 12-Diamond, D. W., & Rajan, R. G. (2000). **A Theory of Bank Capital.** *the Journal of Finance*. 55(6), 2431-2465.
- 13-Duttweiler, R. (2009). **Management Liquidity in Banks:** John Wiley & sons.
- 14-Ehrhardt, M. C. & Brigham, E. F.(2011). **Financial Management: Theory and Practice:** 13th ed, South-Western, Cengage Learning, USA.
- 15-El-Chaarani, H. (2019). **Determinants of Bank Liquidity in the Middle East region.** *International Review of Management and Marketing*, 9(2),64-75.
- 16-Gavin, M., & Hausmann, R. (1998). **The Roots of Banking Crises: The Macroeconomic Context.** January 27, 1-20.
- 17-Gezu, S. B. (2020). **Determinants of Liquidity on Selected Private Commercial Banks in Ethiopia.** (Master Thesis). University of Gondar.
- 18-Handorf, W. C. (2014). **The Cost of Bank Liquidity.** *Journal of Banking Regulation*, 15(1), 1-13.
- 19-Hempel, G.H., Simouson, D. G., & Coleman, A. B.(1994). **Bank Management:** 4th ed, John Wiley & Son's, Inc.
- 20-Howells, P., & BaiIn, K. (2007). **Financial Markets and Institutions:** 5th ed, Pearson.
- 21-Howells, p., & Bain, K.(2000). **Financial Markets and Institutions:** 3th ed, prentice Hall.
- 22-Iannotta, G., Nocera, G., & Sironi, A. (2007). **Ownership Structure, Risk and Performance in the European Banking Industry.** *Journal of banking & finance*, 31(7), 2127-2149.
- 23-Laeven, M. L., Ratnovski, M. L., & Tong, M. H. (2014). **Bank Size and Systemic risk.** *Research Department International Monetary Fund*, No. 14/4.
- 24-Laštůvková, J. (2016). **Liquidity forms and Bank Size.** *Journal of the Mendelian University of Agriculture and Forestry in Brunnem*, 64(6), 1999-2006.
- 25-Leykun, F.(2016). **Determinants of commercial banks' liquidity risk: Evidence from Ethiopia.** *Research Journal of Finance and Accounting*, 7(15), 47-61.
- 26-Lotto, J., & Mwemezi, J. (2015). **Assessing the Determinants of Bank Liquidity: Experience from Tanzanian Banks**, 24, 76–88.
- 27-Mahmood, H., Khalid, S., Waheed, A., & Arif, M. (2019). **Impact of Macro Specific Factor and Bank Specific Factor on Bank Liquidity using FMOLS Approach.** *Emerging Science Journal*, 3(3), 168-178.
- 28-Marozva, G. (2017). **An Empirical Study of Liquidity Risk Embedded in Banks' Asset Liability Mismatches.** (Doctoral Dissertation). University of South Africa.
- 29-Mazreku, I., Morina, F., Misiri, V., Spiteri, J. V., & Grima, S. (2019). **Exploring the Liquidity Risk Factors in the Balkan Region Banking System.** *European Research Studies Journal*, 22(1), 96–108.
- 30-Melese, N. (2015). **Determinants of Banks Liquidity: Empirical Evidence on Ethiopian Commercial Banks.** (Master Thesis). Addis Ababa University.
- 31-Mosnova, A.(2014). **Liquidity risk under Basel III in the EU: A Study on Selected Commercial Banks in in the EU sample.** (Master Thesis). Charles University in Prague.
- 32-Nzula, C. M. (2016). **Effects of Short Term Interest Rates On Liquidity of Commercial Banks in Kenya.** (Doctoral Dissertation). University of Nairobi.
- 33-Olagunju, A., David, A., & Samuel, O.(2011). **Liquidity Management and Commercial Banks' Profitability in Nigeria.** *Research Journal of Finance and Accounting*, 2 (7-8),24-38.
- 34-Painceira, J. P. (2010). **The Role of Banks in the Korean Financial Crisis of 1997: An Interpretation Based on the Financial Instability Hypothesis.** *Research on Money and Finance*, Department of Economics, Discussion Paper no 17.
- 35-Pilbeam, K. (2005). **Finance and Financial Markets:** 2th ed, Palgrave Macmillan, New York.
- 36-Ramadan, Ziad Salim. (1996). **Fundamentals in financial management.** Safa Publishing and Distribution House, Amman, Jordan.
- 37-Ross, S. A., Westerfield, R. W., & Jaffe, J. (2010). **Corporate Finance:** 9th ed, McGraw-Hill, New York
- 38-Saunders, A., & Cornett, M. (2018). **Financial Markets and Institutions:** 7th ed, McGraw-Hill, New York, U.S.A.

- 39-Serwadda, I. (2018). **Impact of Credit Risk Management Systems on the Financial Performance of Commercial Banks in Uganda.** *Acta Universitatis Agriculturae et Silviculturae Mendelianae Brunensis*, 66(6), 1627-1635.
- 40-Singh, A., & Sharma, A. K. (2016). **An Empirical Analysis of Macroeconomic and Bank-Specific Factors Affecting Liquidity of Indian Banks.** *Future Business Journal*, 2(1), 40-53.
- 41-Trenca, I., Petria, N., & Corovei, E. A. (2015). **Impact of Macroeconomic Variables Upon the Banking System Liquidity.** *Procedia Economics and Finance*, Volume 32, 1170-1177.
- 42-Xie, W. (2016). **The Empirical Study on the Relationship between Bank Liquidity Creation and Capital—Based on Empirical Data from 2004 to 2014 in Chinese Banks.** *Modern Economy*, 7(04), 426–433.
- 43-Yitayaw, M. K. (2021). **Firm-Specific and Macroeconomic Determinants of Commercial Banks Liquidity in Ethiopia: Panel data Approach.** *Cogent Business & Management*, 8(1), 1-18.
- 44-Annual economic reports issued by the Central Bank of Iraq for the years (2006-2020).
- 45-Annual financial reports of commercial banks sample study for the years (2006-2020).
- 46-CBI's Annual Statistical Bulletin for Years (2006-2020).